S/PV.9958

الأمم المتحدة

مؤقت

# مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9958**

الثلاثاء، 15 تموز/يوليه 2025، الساعة 15/00

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيس* | السيد أحمد | (باكستان) |
| *الأعضاء:* | الاتحاد الروسي | السيد بوليانسكي |
| | بنما | السيدة بيتروشيلي روخاس |
| | الجزائر | السيد كودري |
| | جمهورية كوريا | السيد سانغجين كيم |
| | الدانمرك | السيدة لاسن |
| | سلوفينيا | السيدة كوشير |
| | سيراليون | السيد جورج |
| | الصومال | السيد محمد يوسف |
| | الصين | السيد غنغ شوانغ |
| | غيانا | السيدة بن |
| | فرنسا | السيدة جارو دارنو |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد كويل |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة شي |
| | اليونان | السيد سيكيريس |

**جدول الأعمال**

صون السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

25-18958 (A)

وثيقة ميسّرة

الرجاء إعادة التدوير

*افتُتِحت الجلسة الساعة 15/00.*

**إقرار جدول الأعمال**

*أقر جدول الأعمال.*

**صون السلام والأمن الدوليين**

**الرئيس** (*تكلم بالانكليزية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2025/462، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من اليونان والولايات المتحدة الأمريكية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

*أجري تصويت برفع الأيدي.*

المؤيدون:

باكستان، بنما، جمهورية كوريا، الدانمرك، سلوفينيا، سيراليون، الصومال، غيانا، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان

المعارضون:

لا يوجد.

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، الجزائر، الصين

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): حصل مشروع القرار على 12 صوتاً مؤيداً من دون معارضة مع امتناع 3 أعضاء عن التصويت. اعتُمد مشروع القرار بوصفه القرار 2787 (2025).

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

**السيدة شي** (الولايات المتحدة الأمريكية): إن القرار 2787 (2025) هو اعتراف بضرورة أن يتوخى المجلس اليقظة باستمرار إزاء التهديد الإرهابي للحوثيين المدعومين من إيران. في الأسبوع الماضي تحديدا أحال الأمين العام إلى أعضاء المجلس بياناً (SG/SM/22724) يصف فيه هجمات الحوثيين على سفينتي شحن مدنيتين هما السفينة ماجيك سيز والسفينة ايترنتي سي.

تذكرنا هذه الهجمات مرة أخرى بأساليب الحوثيين الإرهابية، واستعدادهم لمهاجمة أهداف مدنية، وإزهاق أرواح البحارة الأبرياء، والانخراط في عمليات احتجاز الرهائن، والمخاطرة بإلحاق أضرار اقتصادية وبيئية جسيمة في اليمن وبلدان أخرى في جميع أنحاء المنطقة. لقد عرّضت هذه الهجمات حرية المرور

التجاري عبر البحر الأحمر للخطر. وبحسب بعض التقارير، فقد أدت هذه الهجمات أيضًا إلى زيادة تكلفة التأمين على السفن التجارية العاملة في البحر الأحمر إلى أكثر من الضعف.

وتدين الولايات المتحدة بشدة هذه الهجمات الإرهابية غير المبررة، والتي تظهر التهديد الذي يشكله الحوثيون على حرية الملاحة والأمن الاقتصادي والبحري الإقليمي. ونطالب بوقف جميع الهجمات الحوثية على السفن العابرة للبحر الأحمر بشكل فوري ودائم. كما تطالب الولايات المتحدة الحوثيين بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع أفراد طاقم السفينة إيترنتي سي الذين اختطفهم الحوثيون.

وأخيراً، ندين انتهاكات إيران المستمرة للقرار 2216 (2015)، والتي تمكن الإرهاب الحوثي من قبيل هذه الهجمات على السفن التجارية. يجب ألا يتسامح المجلس مع تحدي إيران لقراراته.

**السيد سيكيريس** (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): انضمت اليونان إلى الولايات المتحدة كمشارك في تقديم القرار 2787 (2025)، الذي يؤكد على أهمية الأمن البحري في البحر الأحمر من أجل السلام والاستقرار في اليمن والمنطقة ككل. ونعرب عن تقديرنا لجميع الدول الأعضاء في المجلس التي تواصل تقديم التزامها ودعمها الثابت لهذا القرار.

إن الهجمات الأخيرة غير المبررة ضد سفينتين تجاريتين كانتا تعبران منطقة البحر الأحمر، وهما السفينة ماجيك سيز والسفينة إيرتنتي سي، تقدم دليلاً واضحاً على عدوانية الحوثيين المستمرة ودورهم المزعزع للاستقرار، وكذلك على ضرورة الإبقاء على آلية الإبلاغ. لقد أدت ضراوة هذه الهجمات إلى غرق السفينتين وإزهاق أرواح أربعة بحارة على الأقل. وقد أصيب البعض، بينما لا يزال العديد منهم في عداد المفقودين. وتفيد التقارير بأن عدداً منهم محتجزون لدى الحوثيين، ولا يزال مصيرهم مجهولاً. لا يوجد أي مبرر لأي اعتداء على حياة ورفاه البحارة الأبرياء، الذين لا يمكن الاستغناء عن مساهمتهم في التجارة البحرية الدولية.

لا بد من دعم الأمن البحري وحرية الملاحة البحرية في منطقة البحر الأحمر، حيث أنهما ضروريان لاستقرار سلاسل الإمداد العالمية والتنمية الاقتصادية على الصعيد الدولي. وفي هذا السياق، تستمر هجمات الحوثيين في تغذية انعدام الثقة والخوف لدى المجتمع البحري الدولي. إذا تدهورت منطقة البحر الأحمر، وهي ممر بحري دولي بالغ الأهمية، فإن ذلك سيعرض المجتمع الدولي لمزيد من المخاطر الأمنية الحادة وعدم اليقين الاقتصادي.

وأخيراً، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى احترام حظر الأسلحة المحدد الأهداف المنصوص عليه في القرار 2216 (2015) والقرارات اللاحقة وتنفيذها بالكامل. يجب وقف جميع الهجمات التي تستهدف السفن التجارية على الفور من أجل إعادة الاستقرار والازدهار في منطقة البحر الأحمر وخارجها.

**السيد محمد يوسف** (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): بوصفنا دولة مهتمة بشدة في استقرار البحر الأحمر، أيدنا القرار 2787 (2025). ويعكس تصويتنا التزامنا القوي بالأمن البحري في البحر الأحمر، وهو أمر حيوي لمنطقتنا وللتجارة العالمية على حد سواء. نحن ندرك خطورة التهديدات الحالية وآثارها واسعة النطاق، بما في ذلك على الأمن الاقتصادي، فضلاً عن المخاطر البيئية.

إن هذا القرار خطوة بناءة، ولكن نجاحه يعتمد على النظر بعناية في الحساسيات والحقائق الإقليمية. يرتبط الأمن في البحر الأحمر ارتباطاً وثيقاً باستقرار دوله الساحلية وعملية السلام الأوسع نطاقاً. يجب أن تعالج الحلول الدائمة الأسباب الجذرية مع احترام سيادة جميع دول المنطقة وسلامة أراضيها.

لا تزال الصومال ملتزمة بالعمل مع جميع الشركاء لتحقيق تلك الأهداف. ونعتقد أن المسؤولية الرئيسية عن أمن البحر الأحمر تقع على عاتق دوله الشاطئية، إلى جانب الدعم الدولي القوي. ويتطلب المضي قدماً والتقدم الصبر والحكمة والالتزام الثابت بالدبلوماسية. ويجب علينا تجنب الإجراءات التي قد تؤدي إلى تصعيد التوترات والعمل على معالجة الشواغل المشروعة لجميع الأطراف المعنية. ويقف الصومال على أهبة الاستعداد للمساعدة في ضمان بقاء البحر الأحمر ممراً حيوياً للسلام والازدهار يربط بين الأمم والشعوب.

**السيد كودري** (الجزائر): إن قرار الجزائر بالامتناع عن التصويت على هذا القرار 2787 (2025) ينسجم مع مواقفها الثابتة، بما في ذلك امتناعها عن التصويت على القرارات 2722 (2024) و 2739 (2024) و 2768 (2025).

ولا ينبغي تفسير هذا الامتناع على أنه تحفظ تجاه التقارير الشهرية التي يقدمها الأمين العام بشأن الوضع في البحر الأحمر، ولا على أنه قبول أو تبرير للهجمات التي تستهدف السفن التجارية وناقلات البضائع. إننا نؤكد مجدداً على أهمية تلك التقارير، وعلى تمسّكنا الراسخ بأمن الملاحة البحرية والإقليمية، وحرية الملاحة، وسلامة البحّارة. كما نندد بالهجمات في البحر الأحمر.

غير أن امتناعنا يعكس قلقنا العميق إزاء تنفيذ القرار 2722 (2024)، ولا سيّما ما نراه من إساءة أو سوء تفسير لمبدأ الدفاع عن النفس، حيث لاحظنا للأسف استغلال هذا القرار من غير وجه حق لتبرير شنّ هجمات على أراضي دول ذات سيادة. نؤمن بأن احترام القانون الدولي واجب على جميع الأطراف، وأنه لا يجوز أن تؤدي التدابير المتخذة باسم حماية حرية الملاحة إلى انتهاك سيادة الدول.

ونؤكد في الوقت ذاته على أهمية التزام الدقة والموضوعية، حيث نتأسف على عدم الإشارة الصريحة في القرار 2722 (2024) إلى الوضع الكارثي في غزة، الذي يشكّل سبباً جوهرياً، أو على الأقل عاملاً محفّزاً، للتوترات الراهنة في البحر الأحمر والمنطقة برمّتها. ولا يسعنا في هذا السياق إلا أن نُشدد على الحاجة الملحة إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة، والسماح بتدفق المساعدات الإنسانية لسكان قطاع غزة، ورفع الحصار الجائر عليه. كما لا يمكن لمجلس الأمن أن يغضّ الطرف عن الارتباط الواضح بين الهجمات في البحر الأحمر و العدوان على الشعب الفلسطيني في غزة، ولا عن المشاعر العميقة التي أثارتها المجازر المروعة المرتكبة بحق المدنيين الأبرياء.

في الختام، نواصل حث جميع الأطراف على التحلي بأقصى درجات ضبط النفس والانخراط في الحوار لتفادي المزيد من العنف، وضمان الاستقرار الإقليمي، وإنقاذ الشعب اليمني والمنطقة بأسرها من مزيد من المعاناة. إن عملية سلام يقودها ويملك زمامها اليمنيون، على أساس الأطر المتفق عليها للتسوية السياسية، باتت اليوم أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى من أجل تحقيق سلام دائم وشامل في المنطقة.

**السيد بوليانسكي** (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد امتنع الاتحاد الروسي عن التصويت على القرار 2787 (2025)، بشأن الحالة في البحر الأحمر، الذي قدمه زميلاي اليوناني والأمريكي.

وتعد هذه الوثيقة استمراراً مباشراً للقرار السيئ الصيت 2722 (2024)، الذي لا يزال يثير قلقاً بالغاً بالنسبة لنا، خاصة فيما يتعلق باحترام القانون الدولي. كانت النية الأولية لهذا القرار طيبة بلا شك: ضمان حرية الملاحة في المياه المحيطة باليمن، بما في ذلك البحر الأحمر. ولكن تطبيقه العملي يترك الكثير مما هو مرغوب فيه. وقد أفسحت بعض العبارات الواردة في الوثيقة مجالاً واسعاً للتفسيرات التعسفية، الأمر الذي أدى بالفعل إلى محاولات استغلال القرار كمبرر لاستخدام القوة التي تؤثر على أراضي دولة اليمن ذات السيادة. لذلك نؤكد على أن من غير المقبول إساءة تفسير قرارات مجلس الأمن على هذا النحو لتبرير المغامرات العسكرية الأحادية الجانب. إننا مقتنعون بأن أي خطوات تهدف إلى استقرار الوضع في اليمن وحول اليمن يجب أن تتم عبر الوسائل السياسية والدبلوماسية حصراً.

ومن الصعب إنكار العلاقة بين تطبيع الوضع في البحر الأحمر وحالة عدم الاستقرار العام المستمرة في المنطقة، خاصة عندما يتعلق الأمر بالصراع الإسرائيلي–الفلسطيني. نعلم جميعاً جيداً ما هي الخطوات التي يجب اتخاذها لحل هذه المشكلة: وقف فوري وغير مشروط ودائم لإطلاق النار؛ وإطلاق سراح جميع الرهائن والمحتجزين؛ واستعادة وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل ودون عوائق إلى قطاع غزة. وما لم نحسن الوضع في الشرق الأوسط ككل، فإن أي محاولة لتحقيق الاستقرار المحلي لن يكون لها سوى تأثير محدود. ولا يمكن وضع هذه المنطقة التي طالت معاناتها على طريق السلام والاستقرار الدائمين إلا باتباع نهج شامل يأخذ بعين الاعتبار مجموعة كاملة من التهديدات والتحديات المترابطة.

**السيد غنغ شوانغ** (الصين) (*تكلم بالصينية*): استناداً إلى الحالة الراهنة في البحر الأحمر واليمن وتمشياً مع موقف الصين الثابت، امتنعت الصين عن التصويت على القرار 2787 (2025) .

وأود أن أقدّم تعليلاً للتصويت على موقف الصين.

أولاً، تجدد مؤخراً تصعيد التوترات في البحر الأحمر. واندلعت جولة جديدة من الأعمال العدائية بين إسرائيل والحوثيين. هاجم الحوثيون مرة أخرى السفن التجارية في البحر الأحمر، مما أسفر عن وقوع إصابات. وتشعر الصين بقلق شديد إزاء ذلك. إن الوضع الحالي في البحر الأحمر واليمن هش ومتوتر. ويجب على جميع الأطراف المعنية التزام الهدوء وضبط النفس وتجنب اتخاذ إجراءات قد تزيد من تصعيد الموقف. وندعو الحوثيين إلى احترام الحقوق والمصالح الملاحية للسفن التجارية لجميع الدول في البحر الأحمر وفقاً للقانون الدولي، والتوقف عن مهاجمة السفن التجارية حفاظاً على سلامة وأمن الممرات الملاحية في مياه البحر الأحمر.

ثانياً، امتنعت الصين عن التصويت على القرار 2722 (2024)، بشأن الحالة في البحر الأحمر، وعلى التمديدات ذات الصلة. بعد اتخاذ ذلك القرار، اتخذت بعض الدول إجراءات عسكرية ضد اليمن، مما أثر بشكل خطير على عملية السلام اليمنية وفاقم من حدة التوتر في البحر الأحمر، مع ما ترتب على

ذلك من آثار سلبية لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا. وأود أن أؤكد على أنه ينبغي عدم إساءة تفسير قرارات مجلس الأمن أو إساءة استخدامها، وينبغي احترام سيادة اليمن وأمنه وسلامة أراضيه.

ثالثاً، إن التوترات في البحر الأحمر هي أحد التجليات الكبرى للنتائج غير المباشرة للنزاع في غزة. ولا يمكن التوصل إلى حل لقضايا البحر الأحمر واليمن دون تخفيف حدة التوتر وتهدئة الوضع العام في المنطقة. ويجب على المجتمع الدولي أن يستدعي شعوراً أكبر بالإلحاح، وأن يعمل على تعزيز وقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة واستعادة وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل. وستعمل الصين مع جميع الأطراف لتحقيق نتائج إيجابية خلال الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنفيذ حل الدولتين، المقرر عقده في نهاية الشهر الجاري.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل باكستان.

لقد صوّتنا مؤيدين القرار 2787 (2025)، مؤكدين من جديد موقفنا المبدئي بشأن دعم الأمن البحري وإدانة الهجمات على جميع عمليات الشحن التجاري.

وتماشياً مع موقف باكستان الثابت، فإننا ندين بشدة الهجمات الأخيرة على السفن التجارية في البحر الأحمر والخسائر المأساوية في أرواح المدنيين الأبرياء. ونتقدم بتعازينا القلبية لعائلات الضحايا وندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع أفراد الطاقم المحتجزين حالياً. وبالنظر إلى السياق الحالي، يظل تمديد تفويض إعداد التقارير خطوة مهمة. كما نؤكد على الأهمية الاستراتيجية للممر البحري في البحر الأحمر، لا باعتباره شريان الحياة للتجارة العالمية وحسب، ولكن أيضاً كقناة رئيسية للمساعدات الإنسانية لليمن. يجب أن تتوقف جميع الهجمات على سفن التجارة والبضائع التي تبحر في البحر الأحمر وخليج عدن فوراً وبشكل دائم، مع الاحترام الكامل للقانون الدولي.

كما نود أن نؤكد على أن استجابة المجتمع الدولي للوضع يجب أن تتوافق تماماً مع القانون الدولي. وفي الوقت نفسه، لا بد من معالجة الأسباب الجذرية الكامنة وراء عدم الاستقرار الإقليمي ودعم الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تهدئة الأوضاع. إن منع النتيجة غير المباشرة للنزاع وعواقبه المزعزعة للاستقرار من الامتداد إقليمياً أمر ضروري، لا للحد من الهجمات على الملاحة التجارية وحسب، ولكن أيضاً لحماية السلام والأمن الإقليميين على نطاق أوسع.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

*رُفعت الجلسة الساعة 15/20.*